بسم الله الرحمن الرحيم

مؤتمر التعليم التقني والمهني

بحث بعنوان

الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين وسبل التغلب عليها

مقدم إلى:

مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين

(واقع وتحديات وطموح)

المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية

في الفترة من ١٢-١٣/١٠/٢٠٠٨م

إعـــداد

د. عبد الرحيم حمدان
الأستاذ المساعد في كلية فلسطين التقنية – دير البلح

د. حمدان أبو عاصي
الأستاذ المساعد في كلية فلسطين التقنية – دير البلح

٢٠٠٨م

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أهم الصعوبات التي تواجه مؤسسات التعليم التقني في فلسطين، وسبل التغلب عليها. وقد وَزعت الدراسة هذه الصعوبات على مجالات خمسة هي: (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم التعليم، والتمويل، ونظام العولمة، والجودة الشاملة، والصعوبات الاجتماعية والنفسية). وقد أظهرت النتائج أن هناك قصوراً في المناهج التعليمية التقنية؛ لإعداد خريجين بالمستوى المطلوب، يتمثل في عدم ارتباط تلك المناهج بالتغيرات التكنولوجية، كما بينت عدم اهتمام تلك الكليات التقنية بتدريب قياداتها التعليمية، إلى جانب ضعف حصة التعليم في الموازنة العامة للدولة لتطوير التعليم التقني.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على أن تُدخل مناهج التعليم التقني في اعتبارها الثورة التقنية التي يعيشها عالمنا المعاصر، وبضرورة توفير مركز خاص لتدريب الكوادر التعليمية والإدارية للكليات التقنية تابع لوزارة التعليم العالي، ووضع خطة تمويل واضحة المعالم تحدد المصادر المالية، وكيفية استغلالها، وآليات تنفيذها بشكل يضمن الاستدامة حتى لا تتهدد موارد الكليات التقنية في حالة تدني مستوى المعونات الخارجية أو انقطاعها.

Abstract:

This study aims at knowing the obstacles that face Technical Education Institutions in Palestine and ways to overcome these problems. The study concluded that these problems are in five areas (Information Technology and Communication , Education Systems , Finance , Globalization System , Comprehensive Quality and Social Problems). The results showed that there are defects in Technical Education Curriculums to prepare graduates with high standards. The defects are that the curriculums are not liked with technological changes. Also the study showed that technical colleges are not care about preparing leaders at colleges as well as the lack of budget from the state to develop technical education.

The study recommended that technical curriculums should include the technical revolution that our modern world lives and the necessity to provide special centers for preparing staffs at technical colleges under the supervision of the ministry of education. Also putting clear plans of finance and how to exploit it and ways of performing it in away that ensures continuity in case of not getting foreign helps and support.

مقدمة:

يعدُّ التعليم التقني نمطاً من أنماط التعليم العالي، وركيزة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات، وضرورة من ضرورات الحياة، وهو يحظى الآن بالعناية والاهتمام في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. لقد أصبح النهوض بهذا النوع من التعليم سمة متميزة للتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تشهده هذه المجتمعات. إن فلسفة وأهداف التعليم بعامة والتعليم العالي بخاصة تقوم أساساً على الإسهام في تحقيق التنمية في المجتمع، وتلبية متطلباته واحتياجاته، فالتعليم العالي هو" المصدر الرئيس لتكوين المهارات والدرايات العالية في المورد البشري باعتباره أهم الموارد لإحداث التنمية" (حامد عمار، ١٩٨٢، ص١٢٠). والحقيقة التي لا تقبل الشك أن للتعليم التقني أهمية كبرى في تنمية متطلبات المجتمع الشاملة، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في كونه يعدُّ مصدراً من أهم مصادر إعداد القوى البشرية التي تعتمد عليها خطة التنمية، واحتياجات سوق العمل المحلية. كما يعدُّ مؤشراً أساسياً في قياس وجود تنمية شاملة في مجتمع ما، بالإضافة إلى أنه يعتبر دليلاً قوياً على الازدهار الاقتصادي. كما أنه يساعد هذه الدول على استغلال المواد الخام الموجودة لديها، وتصنيعها بدلاً من تصديرها للدول الصناعية المتقدمة بثمن بخس (أبو عاصي ٢٠٠٣ أ، ص٣). وقد جاء هذا الاهتمام المتزايد بالتعليم التقني في الكليات التقنية، وتطويره ثمرة مباشرة لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها المجتمع الفلسطيني، وحاجتها إلى أطر فنية وتقنية تقع عليها مسئولية التشغيل والإنتاج والصيانة في قطاعات الإنتاج والخدمة المختلفة (حمدان ٢٠٠٠، ص ٤-57).

الإحساس بالمشكلة وأسئلتها:

برغم الدور الحيوي الذي يؤديه التعليم التقني في عملية التنمية، وعلى ضوء خبرة الباحثين في هذا الميدان، حيث إنهما يعملان محاضرين في إحدى الكليات التقنية، لمدة تزيد على عشر سنوات، كانا خلالها قريبين من جهة صانعي القرار، فقد أدركا أن هناك من المؤشرات ما يؤكد أن التعليم التقني، في وضعه الراهن، وضمن إمكاناته المحدودة لا يلبي كامل طموحاتنا التي نتمناها من هذا النوع من التعليم الذي يهدف إلى إعداد الكوادر التقنية اللازمة؛ لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك لا بد من العمل على تطوير التعليم التقني، ودعمه بالوسائل اللازمة؛ بحيث يكون ملبياً للغرض الذي أنشئ من أجله. وفي سبيل ذلك كله كان لا بد من دراسة تتناول أهم الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين، وتحول دون تطويره، وتعيق دوره في تحقيق متطلبات التنمية، وإبانة الوسائل التي يمكن استخدمها للتغلب على تلك الصعوبات.

أسئلة الدراسة:

تطمح هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:"الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين، وما سبل التغلب عليها" ؟ ويسعى الباحثان للإجابة عن السؤال الرئيس من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

١. ما الصعوبات التي تواجه مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم التعليم؟
٢. ما الصعوبات التي تواجه مجال التمويل؟
٣. ما الصعوبات التي تواجه مجال نظام العولمة؟
٤. ما الصعوبات التي تواجه مجال الجودة الشاملة ؟
٥. ما الصعوبات التي تواجه مجال الظروف الاجتماعية والنفسية؟
٦. ما المقترحات التي تسهم في التغلب على الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين؛ للارتقاء به إلي الصورة المنشودة؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف إلي واقع التعليم التقني في فلسطين.
٢. الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين والتي ترجع إلى مجالات متعددة هي: مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم التعليم، والعولمة والجودة الشاملة، والتمويل، والظروف الاجتماعية والنفسية.
٣. التعرف إلى الجهود المبذولة للتغلب على الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين؛ لكي يؤدي دوره في خدمة التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني.
٤. الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي تسهم في تحسين التعليم التقني في فلسطين وتطويره والنهوض به.

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة فيما يأتي:

١. تقدم الدراسة رؤية شاملة وواضحة عن الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين في مجالاتها المتعددة، وهي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعولمة، والجودة الشاملة، والتمويل، والظروف الاجتماعية والنفسية.
٢. من المتوقع أن تفيد هذه الدراسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات ذات العلاقة عن طريق إعادة النظر في تخطيط سياسة التعليم التقني في فلسطين، والأخذ بعين

الاعتبار الصعوبات التي تواجه هذا النوع من التعليم، وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها، بما يتناسب وحاجة المجتمع الفلسطيني.

٣. قد تساعد نتائج الدراسة المسئولين عن إدارة الكليات التقنية في تجنب الصعوبات التي تواجه التعليم التقني، وتبني سبل مناسبة من شأنها التغلب على تلك الصعوبات والارتقاء بأدائها.

٤. قد تفيد نتائج الدراسة الباحثين في القيام بدراسات علمية جديدة في مجال التعليم التقني.

مصطلحات الدراسة:

تتبنى الدراسة الحالية التعريفات الإجرائية الآتية:

- التعليم التقني: ويقصد به:" ذلك النمط من التعليم العالي النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة التقنية، والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية؛ لإعداد قوى عاملة (أطر فنية) في مختلف الاختصاصات الصناعية والإدارية وغيرها، وتقع عليها مسئولية التشغيل والصيانة والخدمات" (حمدان:٢٠٠١، ص٨٤).
- الكليات التقنية: ويقصد بها " تلك الكليات التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة دراسية بعد الشهادة الثانوية العامة، وتشتمل على واحد أو أكثر من البرامج التقنية المختلفة " (النظام الأساس لكليات فلسطين التقنية سنة ١٩٩٥ م).
- الصعوبات: ويُعْنَى بها "مجموعة العوامل والمؤثرات التي تشكل إعاقة لتطوير التعليم التقني، والارتقاء به".

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لملاءمته لأغراض الدراسة.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في المكتبة التربوية عن دراسات سابقة ذات صلة بموضوع الدراسة وهو" الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين وسبل التغلب عليها " تبين أن هناك عدداً من الدراسات ذات صلة غير مباشرة بموضوع البحث، حيث تناولت الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين ضمن معالجتها لموضوعاتها التي تتمحور حول التعليم التقني. وفيما يأتي عرض لأهم تلك الدراسات:

دراسة النيرب (١٩٩٨): بعنوان "واقع منهاج التعليم التقني بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين" أظهرت نتائجها أن مناهج التعليم التقني يغلب عليها الطابع النظري، وأن بعض المناهج الدراسية لا تزال تقليدية، وأن هناك قصوراً في المناهج التعليمية التقنية؛ لإعداد

خريجين بالمستوى المطلوب، يتمثل في عدم ارتباط تلك المناهج بالتغيرات التكنولوجية؛ الأمر الذي أدى إلى عدم التناسب ما بين النواحي النظرية والعملية التطبيقية.

دراسة حمد (٢٠٠٠): التي هدفت إلى الكشف عن الكفاءة الخارجية: الكمية والكيفية للتعليم التقني في محافظات غزة والتعرف إلى مساهمة خريجي الكليات التقنية في تحقيق متطلبات مراكز العمل المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: ضرورة زيادة الاهتمام بالمدرسين / المدربين عن طريق عقد دورات تدريبية لهم بصفة دورية، وإرسالهم في بعثات تدريبية للاطلاع على أحدث الوسائل في التدريب.

دراسة أبو جراد (٢٠٠٠): التي هدفت إلى دراسة الكفاية الداخلية: الكمية والنوعية لكليات فلسطين التقنية، ووضع بدائل مقترحة لرفع مستوى هذه الكفاية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: وجود تقصير في العناصر التعليمية من حيث المناهج والخطط الدراسية وطرق التدريس. وعدم الرضا عن كفاية أعضاء الهيئة التدريسية، ووجود نقص في العناصر المادية اللازمة من حيث تجهيزاتها وتمويلها.

دراسة حمدان (٢٠٠١): التي هدفت إلي إبراز دور التعليم التقني في تحقيق التنمية في فلسطين، وقد تناولت الدراسة أهم الإنجازات التي حققها التعليم التقني في مجال التنمية التي تتمثل في المجالات الآتية: استيعاب طلاب المرحلة الثانوية وإعداد وتأهيل الأطر الفنية المدربة، والتنمية الاجتماعية، والتعليم المستمر، وأوصت الدراسة بضرورة العمل علي تطوير برامج التعليم المستمر وتعزيزها عن طريق إغناء محتوي برامج التدريب ودعم أقسام التعليم المستمر بالكليات التقنية بالموارد المالية وبالهيئات التدريسية الكفؤة.

دراسة البحيصي (٢٠٠١): عن تنمية بعض مهارات التدريس لدى مدرسي الكليات التقنية، بينت نتائجها أن هناك نقصاً شديداً في الحصول على دعم متواصل لوسائل تكنولوجيا المعلومات، ونقصاً حاداً في تنمية قدرات المدرسين وتطويرها.

دراسة أبو عاصي (٢٠٠٣) حول معوقات تطور التعليم التقني في محافظات غزة، تحدث فيها عن المعوقات البيئية والاجتماعية، والإعلامية، والإستراتيجية والداخلية. وقدَّم أبو عاصي في هذه الدراسة أيضاً مقترحات أسماها آليات عمل لعلاج هذه المعوقات.

دراسة الحجار (٢٠٠٥) عن "المشكلات التي تعوق الكليات التقنية من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني" إلى أنَّ معظم الخطط الإستراتيجية في ميدان التعليم التقني قصيرة المدى وإجرائية وبعيدة عن التفكير الإستراتيجي. بالإضافة إلى عدم امتلاك الكليات التقنية مهارات وكفايات التخطيط الفعالة، وإن ما وجد منها يفتقر إلى التفحص

الدقيق والواضح لفلسفة المجتمع الفلسطيني واحتياجاته، كل ذلك شكل مشكلات عديدة تعيق هذا النمط من التعليم عن المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.

دراسة سعدية (٢٠٠٥): عن تقييم عملية التدريب للعاملين بالكليات التقنية في محافظة غزة من وجهة نظر المتدربين" أظهرت نتائجها أن هناك قصوراً واضحاً في المهارات التدريسية اللازمة للمعلمين، وأن المؤسسات التعليمية التقنية تحتاج إلى تنمية العملية التدريبية وتطويرها فيها، وأن ما يقدَّم فيها لا يلبي احتياجاتهم التدريبية.

دراسة راضي (٢٠٠٧): عن "معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني في غزة"، وسبل التغلب عليها إلى أن هناك ضعفاً واضحاً في تبنى الكليات التقنية لنظام إدارة الجودة الشاملة، فهي لا تطبق إدارة الجودة الشاملة بشكل علمي سليم، من أجل تحسين أدائها، والعمل على تحسين جودة الخدمات التعليمية من حيث: طريقة العمل، وطريقة الأداء والمعلومات، والعاملين، وأهداف الكلية، والمساعدة على اتخاذ القرارات السليمة التي تعتمد بدرجة كبيرة على كمية المعلومات والبيانات والقائمة على الدراسة الشاملة.

التعليق علي الدراسات السابقة:

من استعراض الدراسات السابقة يلاحظ الباحثان ما يأتي:

- كشفت الدراسات السابقة عن أن التعليم التقني يستأثر بمكانة متميزة لدى مؤسسات التعليم العالي، لقناعتها بأهمية دوره في الإسهام في تنمية الفرد والمجتمع، وبأثره في تحريك عملية التقدم والتطور ومواكبة روح العصر ومتغيراته.
- أجمعت الدراسات السابقة على أن هناك مشكلات وعقبات تواجه التعليم التقني تكاد تتكرر في كثير من الدراسات، مثل: نقص التجهيزات المادية من مختبرات ومشاغل، وضعف الكادر الوظيفي وحاجته إلى تأهيل تربوي، وغياب آلية لتحديث المناهج وعدم ملاءمتها للتطور العلمي المتسارع، وألمحت إلى وضع الحلول المناسبة للتغلب عليها.
- تميزت هذه الدراسة بالتركيز على الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين، وسبل التغلب عليها؛ لمواكبة التقدم العلمي والتطور المطلوب.

- لا شك أن الدراسة الحالية قد أفادت من الدراسات السابقة في تحديد مجالات صعوبات وتحديات تواجه التعليم التقني وسبل التغلب عليها، وتحديد الإجراءات المنهجية للدراسة، وبلورة شكل الدراسة وصياغة أسئلتها، وأهدافها وأهميتها كما أفادت منها أيضاً من طبيعة الصعوبات كماً وكيفاً، ورصد نتائج الدراسة وتوصياتها، ومع ذل فإن للدراسة الحالية ميزة تجعلها تسد فراغاً كبيراً في البحث التربوي، عندما تناولت الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين وسبل التغلب عليها.

وقد حصرت الدراسة الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في مجالات خمسة هي: مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم التعليم، والتمويل، ونظام العولمة، والجودة الشاملة، والصعوبات الاجتماعية والنفسية، وسيتم تناولها فيما يأتي:

أولاً – صعوبات تتعلق بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم التعليم:

يشهد العالم في هذا القرن ثورة علمية شاملة، وتبرز آثار هذه الثورة بشكل واضح في التطور المتسارع للتقنيات بشكل عام –حتى التقليدية منها–، وفي ظهور تقنيات مستحدثة مرشحة لأن تؤدي دوراً حاسماً في الاقتصاد العالمي خلال هذا العقد والعقود المقبلة، ومن هذه التقنيات: تقنية المعلومات، وتقنيات المواد الجديدة، والتقنيات الحيوية، بما فيها "الهندسة الوراثية– هندسة الجينات"، وتقنيات الإلكترونيات الدقيقة والإلكترونيات البصرية والروبوت وغيرها. إنَّ هذه التقنيات الجديدة أدَّت إلى انتقال اقتصاديات الدول من الاقتصاد الصناعي التقليدي القائم على تصنيع المواد الخام، إلى اقتصاد المعلومات المتمثل في تقنيات المعلومات والإلكترونيات والاتصالات والحاسبات؛ الأمر الذي جعل العالم يبدو كشبكة اتصالات واحدة.

إنَّ طبيعة الديناميكية لعالمنا الحالي، وما ينتابه من تغيير متسارع الوتيرة تحت تأثير التطور العلمي والتقني العاصف يفرض على التربية والتعليم سرعة الاستجابة والمواكبة لهذا التطور؛ لأن مخرجات منظومة التربية والتعليم هي المسئولة عن استمرارية التطور العلمي والتقني واستخدامه والتعامل معه. ولهذا فإنه لا بد من تجديد التربية والتعليم أو إعادة بناء للمناهج لتستجيب لهذه المدخلات والمستجدات القادمة بقوة واقتدار. وفي هذا السياق فقد أدركت المنظمات العالمية ذات العلاقة، وعلى رأسها منظمة اليونسكو أهمية إدراك التقنية وتفهمها والتعامل معها في المدارس، وضرورة تعزيز مناهج التعليم العام بهذا الوافد الجديد الذي أصبح من المستحيل تجاهله أو إهماله، فأوصى مؤتمر اليونسكو العام سنة 1974م "بأن الدخول إلى ميدان التقنية ودنيا العمل ينبغي أن يكون من المكونات الضرورية في التعليم العام، فبدونه سوف يكون التعليم ناقصاً". وبناء على هذه التوصية فقد تأكد لكثير من الدول سواء المتطورة منها أو النامية،، ضرورة إدخال مقرر اسمه التقنية إلى التعليم العام، ومن أبرز مجالات التعليم التقني التي تواجه تحديات تعرقل مسيرته ما يأتي:

أ- المناهج وأساليب التعليم:

تعدُّ المناهج الدراسية هي القاعدة التي تبنى عليها منظومة التربية والتعليم وتطويرها وفاعليتها، وقد ظهرت الصعوبات في مجال المناهج التقنية جلية، فقد أشارت الدراسات التقنية في هذا المجال إلى أن مناهج التعليم التقني يغلب عليها الطابع النظري، مع عدم الاهتمام الكافي بالتجارب العملية والتدريب، وأن هناك نقصاً واضحاً في الكتب المقررة للمناهج التقنية، وعدم ملاءمة المناهج التقنية لتكنولوجيا العصر، إذ إن بعض المناهج الدراسية لا تزال تقليدية، وأن هناك قصوراً في المناهج التعليمية التقنية؛ لإعداد خريجين بالمستوى المطلوب، يتمثل في عدم ارتباط تلك المناهج بالتغيرات التكنولوجية؛ الأمر الذي أدى إلى عدم التناسب ما بين النواحي النظرية والعملية التطبيقية (النيرب: ١٩٩٨ ص: ١٣٠). فضلاً عن غياب آلية تحديث المناهج التقنية وتطويرها، وعدم ارتباط موضوعات المنهج بتكنولوجيا عالمنا المعاصر(الحشوة،: ١٩٩٨ ص٩٠). وعلى الرغم من أن العديد من المساقات الدراسية ذات نوعية عالية، فإنه ينقصها التحديث المستمر في محتواها وطرق تدريسها، بالإضافة إلى تدني مستوى الطلاب في اللغة الانجليزية، ووجود برامج أكاديمية لا علاقة لها بتكنولوجيا المعلومات، ولا تحتوي في بنيتها متطلبات إجبارية تقدم مستوى مقبولاً من مهارات تكنولوجيا المعلومات، وفي حالة وجود مساقات خاصة بمهارات استخدام الحاسوب، فهي ليست متكاملة مع البرامج ذات العلاقة. ولما كانت المعارف العلمية والإنجازات التقنية الحديثة تتزايد بصورة متسارعة، وأن فاعلية أي منهج تنبع من حركيته ومواكبته للاحتياجات المتغيرة، فقد أصبح لزاماً لأي نظام تعليمي يسعى إلى تحقيق أهداف الأمة في التطور والتقدم، أن لا يتوقف عن مراجعة المناهج وتحديثها من حيث الهيكل والبناء والصياغة، كما لابد أن يتمتع المنهج بالمرونة الكافية؛ لاستيعاب أية اختراعات أو ابتكارات علمية طارئة حتى يضمن المستوى اللازم للخريج من حيث اكتسابه المفاهيم والمهارات العلمية، والتقنية التي تلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل، ويتزود بثقافة العصر وبالوعي العلمي التقني الذي يجعله على إحاطة كاملة ومدركة بمخرجات العلم والتقنية الدائمة. إن التجديد المستمر للمناهج يتطلب أيضاً طرائق وأساليب مستحدثة؛ لجذب الطلاب لدراسة العلوم والتقنية وتقريبها إلى ميولهم، وزيادة إقبالهم نحو مجالاتها الواسعة، والجدير بالذكر أن التقنية أفرزت من منتجاتها الكثير مما يساعد على تجديد المناهج، وتحديث أساليب اكتساب المعارف والمهارات مثل الحواسيب وبرامجها التعليمية، وغيرها من التقنيات والوسائل التعليمية المتعددة التي لها أثر كبير ومباشر في التربية والتعليم، وبخاصة في المساهمة في تطوير المناهج وأساليب التعليم بما يحقق أهداف العملية التربوية وغاياتها.

ب- الهيئة التدريسية:

إن بروز التعليم التقني بصفته مساراً مستقلاً قد أظهر الحاجة إلي فئات من الأطر التدريسية والتدريبية من ذوي المهارات المهنية والمقدرة التعليمية، وهي فئات المدرسين والمدربين المهنيين والتقنيين، وإن إعدادهم يتطلب توافر عناصر ثلاثة أساسية مترابطة هي: اختصاصٌ أكاديمي (معلومات ومعارف أساسية)، ومهارات مهنية وتقنية، وتأهيل تربوي.
وفلسطين ــ كغيرها من الدول العربية ــ تعاني مشكلة توفير الأطر التدريسية والتدريبية للتعليم التقني من حيث الكم والنوع أو كلاهما. وفيما يأتي تلخيص للمشكلات التي تواجه الكليات التقنية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس:

- تشير الدراسات التي تناولت واقع عملية تدريب الكوادر بالتعليم التقني إلى أن هناك قصوراً واضحاً في المهارات التدريسية اللازمة للمعلمين، وأن المؤسسات التعليمية التقنية تحتاج إلى تنمية العملية التدريبية وتطويرها، وأن ما يقدَّم فيها لا يلبي احتياجاتهم التدريبية (سعدية، ٢٠٠٥، ص ٢٠٩).
- ومما يتصل بهذا الموضوع ما أشارت إليه بعض الدراسات من أن عملية تدريب القيادات التعليمية في كليات فلسطين التقنية تواجه صعوبات جمة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى كفاءة هذه القيادات وأعاق تطويرها العلمي والإداري، حيث تبين عدم اهتمام تلك الكليات التقنية بتدريب قياداتها التعليمية إذ كانت نسبة المشاركة في البرامج التدريبية لا تتجاوز ما نسبة ٥% وهي نسبة ضئيلة (أبو جراد ٢٠٠٥، ص ٢٩٧).
- كما أشارت دراسات أخرى إلى ندرة المتخصصين من حملة شهادات الدكتوراه، وفي الوقت نفسه قلة المبتعثين لنيل شهادات عليا متخصصة، وإن وجدت الكوادر المتخصصة، فليس لدى الكليات التقنية خطة للحفاظ عليها، وأن هناك نقصاً شديداً في الحصول على دعم متواصل لوسائل تكنولوجيا المعلومات، ونقصاً حاداً في تنمية قدرات المدرسين وتطويرها (البحيصي، ٢٠٠١ص ١٣٠). فضلاً عن النقص الواضح في العلاقة مع القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي إلى نقص شديد في خبرة العاملين العملية. بالإضافة إلى أن الأنظمة الأكاديمية ليست مرنة، وجلّ اهتمامها منصب على المسميات الأكاديمية ومستوى الدخل، في حين أنها لا تلقي بالاً للحوافز من أجل الإبداع والتطوير (أبو جراد، ٢٠٠٠ ص ١٢٠).
- بالرغم من القدرة الأكاديمية العالية التي يتمتع بها كثير من المدرسين، المدربين في الكليات التقنية، فإن قضية تأهيل المدرسين المدربين وتنمية قدراتهم لم تأخذ موقعها الطبيعي كعامل أساس في رقي الكليات التقنية وازدهارها، فضلاً عن أن معظم

المدرسين تعوزهم المعرفة المتقدمة بتطبيق التكنولوجيا، بالإضافة إلى انعدام أسس البحث العلمي ومبادئه لدى الكثير منهم.

ج – التخطيط الاستراتيجي:

يعد التخطيط الاستراتيجي من أهم المفاهيم الإدارية التي نالت اهتماماً واسعاً على مستوى التعليم العالي، ومن ثم على مستوى التعليم التقني. ويُعرَّف التخطيط الاستراتيجي في مجال التعليم الجامعي "بأنه خطة طويلة الأجل تحدد فيها فلسفة الجامعة، والأهداف التي تسعي إلي تحقيقها، وطرق هذا التحقيق، والبرامج الزمنية اللازمة لذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات والفرص البيئية والموارد والإمكانيات الحالية للجامعة" (رستم، ٢٠٠٤، ص٦٦). غني عن القول أن للتخطيط الاستراتيجي في التعليم التقني أهمية كبرى؛ لكونه يركز على دراسة العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة التعليمية وفهمها، ويتجه صوب عمليات الاستعداد والتهيؤ لمواجهة التغيرات والاحتمالات المستقبلية، ويتعامل مع درجة التعقد العالية والدينامكية (التغيرات المتسارعة) في الظروف الحالية، ويستند إلي استخدام سياسات وبرامج وهياكل تنظيمية مرنة، ويعطي مجالاً واسعاً للإبداع والابتكار؛ بهدف توفير إمكانية التكيف مع متطلبات العصر. بناءً على الأهمية التي يتمتع بها التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني، (الذي يهدف إلى نشر الثقافة التقنية، وتطوير المؤسسات التقنية، والنهوض بها، لتواكب التطورات المتسارعة التي يشهدها هذا القرن، وفي ظل سيادة ظاهرة العولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، فقد أشار عدد من الدراسات إلى غياب التخطيط الاستراتيجي (فيما يتعلق بتحديد الحاجة الحالية والمستقبلية) في مجال التعليم التقني في فلسطين (الشويخ، ٢٠٠٧، ص ٦٨).

كما توصلت بعض هذه الدراسات إلى أنَّ معظم الخطط الإستراتيجية في ميدان التعليم التقني قصيرة المدى وإجرائية وبعيدة عن التفكير الإستراتيجي. بالإضافة إلى عدم امتلاك الكليات التقنية مهارات وكفايات التخطيط الفعالة، وإن ما وجد منها يفتقر إلى التفحص الدقيق والواضح لفلسفة المجتمع الفلسطيني واحتياجاته، كل ذلك شكل مشكلات عديدة تعيق هذا النمط من التعليم عن المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني (الحجار ٢٠٠٥، ص ٢٠٣). من هنا فإن البحث يرى ضرورة توافر الإمكانيات المالية والمادية لعملية التخطيط الاستراتيجي، وإيجاد بؤر أو وحدات تتخصص في التخطيط الاستراتيجي داخل المؤسسات التقنية، وإعادة هيكلية نظم التعليم والتدريب التقني، والمشاركة والتفاعل مع سوق العمل والمجتمع، وتوافر نظم للمعلومات لجمع البيانات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي.

ثانياً– صعوبات تتعلق بمجال التمويل:

يركز المهتمون بالتعليم التقني على قضية التمويل؛ لأهميتها في استدامة هذا النوع من التعليم، وجعله يتمتع بدرجة عالية من الجودة والمرونة والكفاءة والفعالية. والجدير بالذكر أن مصادر التعليم التقني في فلسطين تنقسم قسمين: الأول ما يسمى بالمصادر الرئيسة، وهي الحكومات مركزية كانت أم محلية، والآخر ما يسمى بالمصادر المساعدة كالهبات والتبرعات ورسوم الطلاب والمتدربين والضرائب المباشرة وغير المباشرة، وغير ذلك. أجملت الإستراتيجية الوطنية في بند الاستدامة (Sustainability) مصادر تمويل التعليم التقني في فلسطين في خمسة مصادر أساسية هي: التمويل الحكومي، والضرائب المفروضة على أصحاب العمل، والرسوم المدفوعة من قبل المتدربين، والنشاطات الإنتاجية لمؤسسات التدريب، والتبرعات والمنح. (الإستراتيجية الوطنية). وفيما يأتي عرض موجز لكل مصدر من هذه المصادر، وأهميته في التمويل:

١. التمويل الحكومي:

ويقصد به التمويل المالي والمادي الذي تقدمه السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤسسات التعليم التقني. وعن طبيعة هذا النوع من التمويل يقول أحد الباحثين:" بلغت تكلفة عمل كليات فلسطين التقنية لعام ١٩٩٦-١٩٩٧م (٥.٦) مليون دولار، منها (٤.٣) مليون دولار أي بنسبة (٧٧%) لتمويل رواتب العاملين. ويشكل دخل هذه الكليات من أقساط الطلبة (١.٢٦) مليون دولار، يستعمل من قبل الكليات لتوظيف المصروفات الجارية والتطويرية "(الحشوة، ١٩٩٨). وحسب الموازنة العامة لكليات فلسطين التقنية لعام ١٩٩٩/٩٨م التي صدرت عن وزارة التعليم العالي في فلسطين (وزارة التعليم العالي، الموازنة العامة، فلسطين ١٩٩٩/١٩٩٨) فإنَّ إيرادات كليات فلسطين التقنية لعام ١٩٩٩/٩٨م بلغت ٩١٨.٨٠٠ دينار أردني (أي حوالي ١.٣٧ مليون دولار). بينما بلغت المصروفات والرواتب للعام نفسه (١.٦٤٨.٣٠٠) دينار أردني (أي حوالي ٢.٤٧٢٤٥٠ دولاراً أمريكياً) أي أنَّ هناك عجزاً في الميزانية بمقدار ٧٢٩.٥٠٠ دينار أردني أي بنسبة (٧٩.٤%) تتحمله السلطة الوطنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الحكومة تقوم بدفع رواتب العاملين في المؤسسات التقنية التابعة لها. بينما تبقى إيرادات هذه المؤسسات (المتمثلة في رسوم الطلاب والمردود المالي لنشاطات التعليم المستمر) للمصروفات الجارية والتطويرية لهذه الكليات.

٢. الضرائب المفروضة على أصحاب العمل:

وهي الضرائب التي تُفْرَض على أصحاب الأعمال للحصول على تراخيص، وكذلك الضرائب التي تفرض على المصانع الكبرى، وعلى الحرفيين والمهنيين لمنحهم تراخيص مزاولة المهنة. ولكن الملاحظ أنَّ هناك غياباً لهذا المصدر، وبالذات فيما يخصّ مؤسسات التعليم

التقني التي تمولها جهات خاصة أو أهلية. وإن كان هناك ضرائب تُجبَى لصالح التعليم التقني فإنها تعود لميزانية الدولة، وإن كانت الدولة لا تمول إلا جزءاً من مؤسسات التعليم التقني في فلسطـــين (أبو عاصي ٢٠٠٣ ب، ص١٢).

٣. **النشاطات الإنتاجية والخدمية لمؤسسات التدريب والتعليم التقني:**

ويمكن أن تتمثل هذه النشاطات الإنتاجية في غير صورة، منها:

أ- المشاريع الإنتاجية كتصنيع الملابس والأجهزة الخفيفة أو الصغيرة، وكتركيب الأجهـــزة والمعدات الخفيفة، أو إنتاج المشاريع الإعلامية أو غير ذلك.

ب- المشاريع الخدمية كصيانة الأجهزة الإلكترونية وتصليحها من خلال وحدات خاصة بذلك ملحقة بالمؤسسة التعليمية التقنية، أو المشاركة في إعداد المشاريع الهندسية وتخطيطها، أو الإشراف على تنفيذها.

ج- التعليم المستمر وما يقوم به من عقد دورات تدريبية وتعليمية، تقنية ومهنيـــة لمؤسســـات المجتمع، أو الأفراد الراغبين الالتحاق بهذه الدورات (حمدان، ٢٠٠٦ ص ٤٣).

٥. **المنح والتبرعات:**

- هناك نوعان من المنح والتبرعات: محلية ودولية. وتعتبر المنح والتبرعات المحلية مـــن المصادر الهامة في تمويل هذا النوع من المؤسسات في الدول المتقدمة، وبخاصـــة مـــن الأثرياء وأصحاب المصانع الكبرى. أما في الدول النامية وبخاصة الدول العربية ومنهـــا فلسطين فلا يكاد يوجد أثر يذكر لهذا المصدر وهو التبرعات المحلية. أما بالنسبة للمـــنح والتبرعات الدولية، فقد شاركت بعض الدول الأجنبية كاليابان وألمانيا وإيطاليا والاتحـــاد الأوروبي، وكذلك الصندوق العربي للتنمية بمبالغ لا بأس بها فـــي تجهيـــز المؤسســـات المهنية والتقنية بالأجهزة، والمختبرات، وبناء المكتبات، وشراء الكتب، وبنـــاء القـــدرات البشرية وإعداد وتدريب المدربين، وإنشاء مراكز تدريب لهم، وإعداد تقنيـــين مـــؤهلين، وغير ذلك كالأبنية والمرافق (وزارة التربية والتعليم العـــالي- المشـــاريع التطويريـــة). ويمكننا رصد جملة من الملاحظات حول مصادر تمويل التعليم التقني في فلسطين، نجملها فيما يأتي:

- الاعتماد الكبير على موازنة الدولة في تمويل المؤسسات التقنية والمهنية الحكومية، بينما ينعدم ذلك تماماً في المؤسسات التقنية الأهلية والخاصة أو الكليات التابعة لوكالة الغوث (UNRWA).

- الاعتماد الواضح على المعونات الخارجية – وبخاصة من الدول المانحة واليابان والاتحاد الأوروبي – في تمويل بعض المشاريع في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الحكومية. ويلاحظ هنا غياب المعونات العربية في هذا المجال.
- الاعتماد الكبير على الرسوم وأقساط الطلاب في موازنة المؤسسات التقنية الخاصة والأهلية، وكذلك على مردود النشاطات الإنتاجية والخدمية ولكن بصورة ضئيلة. أما في المؤسسات الحكومية فإن اعتمادها على الرسوم والأقساط فلا يزيد عن (٣١%) من موازنتها.
- النقص الكبير في المساهمات المحلية المتمثلة في الضرائب والتبرعات العينية والنقدية، أو المساهمة في البناء أو التبرع بأراضٍ للبناء.
- النقص الكبير في رسوم الطلاب في السنوات الثلاث الأخيرة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.
- قلة المردود المالي للنشاطات الإنتاجية في المؤسسات التقنية الرسمية وغير الرسمية.
- تعتمد المؤسسات التقنية والمهنية التابعة لوكالة الغوث الدولية (UNWRA) اعتماداً كاملاً في تمويلها على هذه الوكالة (أبو عاصي ٢٠٠٣ ب، ص١٦).

سبل التغلب على الصعوبات التي تواجه التمويل في التعليم التقني:

- وضع خطة تمويل واضحة المعالم تحدد المصادر المالية، وكيفية استغلالها، وآليات تنفيذها بشكل يضمن الاستدامة حتى لا تتهدد موارد الكليات التقنية في حالة تدني مستوى المعونات الخارجية أو انقطاعها.
- توحيد مصادر التمويل، وذلك بأن تصبَّ مصادر التمويل الخمسة السابقة الذكر في مصدر واحد يشرف على جميع مؤسسات التعليم التقني في فلسطين ويمولها.
- تفعيل مصادر التمويل وتطويرها، وذلك من خلال العمل على إنشاء وحدات إنتاجية ذات مردود مالي فعال، والعناية بالتعليم المستمر، والربط بين الإنتاج والخدمات والتعليم والتدريب في المؤسسات التقنية، واعتبار المؤسسة التقنية وحدة إنتاجية تعليمية خدمية.
- إتباع سياسة التوجيه والإرشاد لتخفيف مصروفات الكليات والمؤسسات التقنية والمهنية في القرطاسية والكهرباء والمياه، وما إلى ذلك.
- البحث عن مصادر مالية ومادية مساعدة داخلية وخارجية. (أبو عاصي ٢٠٠٣ ب، ص١٨).

ثالثاً– صعوبات تتعلق بمجال نظام العولمة:

تعدُّ العولمة من أبرز الظواهر الهامة في عالمنا اليوم، وهي بمثابة نظام عالمي جديد تُرْسَمُ خطوطها، وتُرَّتب أمورها بالاستناد إلى الإمكانات التي أطلقتها الثورة التقنية، وقد انطوى ذلك على تغيير في الهياكل الاقتصادية، والخدمات التعليمية. ويمكن تعريف العولمة بأنها:"التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية " (عبد الله، ١٩٩٧، ص٤٧). وبالرغم من عدم وضوح طبيعة العولمة وأهدافها، واختلاف الآراء كثيراً حولها، فإن البحث يؤكد أنه في حال استمرار الوضع العالمي الحالي على هذا النهج، لاسيما أن الكثير من الدول النامية، ومن بينها الدول العربية تواجه صعوبات جمَّة في القرن القادم، فإن العولمة ستفرض على التعليم بعامة، والتعليم التقني بخاصة جملة من الصعوبات،أهمها: صعوبة تأمين التمويل اللازم، وتعطل خطط التنمية وانخفاض الدخل القومي، وتفاقم البطالة السافرة والمقنعة بين الشباب، وغير ذلك من الصعوبات. بيد أن من أكثر أنواع الصعوبات التي يفرضها نظام العولمة الجديد على نظام التعليم التقني تحديان، هما: تأمين فرص عمل لخريجي التعليم التقني، ونظام العلاقات العامة.

أ- تأمين فرص عمل لخريجي التعليم التقني.

أشارت بعض الدراسات في هذا المضمار إلى أن أخطر مشكلة تواجه الكليات التقنية هي تزايد البطالة بين خريجيها، إذ تشير معطيات دوائر الإحصاء المركزية لسنة ١٩٩٨م، إلى أن عدد العاطلين عن العمل من خريجي كليات المجتمع سواء المتواجدين في محافظات غزة أم خارجها قد وصل سنة ١٩٩٨م إلى (٢٤٤٣) خريجاً أي بنسبة ٤٣%، وهي نسبة عالية إذا ما قيست بالأهداف والغايات التي من أجلها أنشئت هذه الكليات. هذا إذا ما علمنا أن نسبة العاطلين عن العمل من حملة البكالورس قد وصلت إلى ٥٧ % في العام نفسه (ملامح ومؤشرات حول واقع الخريجين الشباب المتعطلين ، ١٩٩٨، ص ٥٥). **والسؤال الوارد هنا:** من المسئول عن تزايد أعداد العاطلين عن العمل في صفوف خريجي الكليات التقنية؟ لا أحد ينكر مسئولية قطاع التعليم في الكليات التقنية عن عدم توفير التخصصات المطلوبة لسوق العمل وبكفاءة عالية، لكن هذه المسئولية لا يمكن إلقاؤها برمتها على عائق كليات التقنية وحدها، بل تشاركها في ذلك جهات أخرى (حمدان، ٢٠٠١ ص١٠٢). إن جانباً غير قليل من التقصير واللوم يقع على عاتق خطط التنمية في المجتمع الفلسطيني، بسبب غياب منظور تنموي ومخطط اقتصادي يوضح التوجهات التنموية المبنية على معرفة مفصلة ومتكاملة لقدراتنا الحالية والمستقبلية، ولهذا يتعين على خطط التنمية الأخذ بالآراء والمقترحات الآتية:

- رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني وزيادة إنتاجيته عن طريق المشاريع الاستثمارية برؤوس أموال فلسطينية وعربية؛ الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة فرص التشغيل (أبو شكر، ١٩٩٦، ص ٤٩).
- ضرورة وجود منظور تنموي ومخطط اقتصادي وطني يسهم في وضع برامج تدريبية مهنية متماشية مع الأهداف التنموية.
- الدخول في بناء صناعات ذات تقنية عالية متقدمة تشمل البرمجيات والتجميع الالكتروني والمعدات التقنية في أجهزة الحاسوب (الخالدي، ١٩٩٥، ص٢٨٩).
- التركيز على تنمية قطاع السياحة، من خلال دعم إنشاء المشروعات السياحية، الأمر الذي سيتيح فرص عمل لكثير من خريجي قسم الفندقة بفرعيه: الإيواء، والطعام والشراب وغيرهما من التخصصات ذات الطابع المهني .
- ضرورة وضع برنامج لإعادة تأهيل هؤلاء المتعطلين من خلال انخراطهم في دورات تدريبية مهنية على أن تكون ذات علاقة بتخصصاتهم، وبالتالي توسيع فرص اندماجهم في سوق العمل.

ب – العلاقات العامة:

ومن الصعوبات التي يفرضها نظام العولمة ضرورة الأخذ بأحدث ما توصلت إليه مؤسسات التعليم العالي –لاسيما الكليات التقنية– في مجال العلاقات العامة (البحث والتخطيط والاتصال والتقويم). وتعرَّف العلاقات العامة بأنها: "وظيفة الإدارة المستمرة والمخططة التي تسعى بها المؤسسات والمنظمات الخاصة والعامة؛ لكسب تفاهم وتعاطف وتأييد الجماهير التي تهمها، والحفاظ على استمرار هذا التفاهم والتعاطف والتأييد" (العناد، ١٤١٤هـ). وقد أشارت الدراسات العلمية في هذا المجال إلى أن مستوى أداء دوائر العلاقات العامة في الكليات التقنية متوسط نسبياً، وعدم دقة أهداف العلاقات العامة ووضوحها، وأن هناك قصوراً في أداء دوائر العلاقات العامة في مؤسسات العليم التقني، ويرجع ذلك إلى وجود ضعف في برامج العلاقات العامة وفي مؤهلات العاملين بها (أبو سليم، ٢٠٠٧، ص" ك "). ولكي يحقق نظام العلاقات العامة رسالته وأهدافه ودوره في مؤسسات التعليم التقني، ويتغلب على الصعوبات التي تواجهه، فإن الدراسة تقترح الأمور الآتية: ضرورة توثيق العلاقة بين الكليات التقنية ومؤسسات المجتمع المحلي، والعمل على اجتذاب الطلاب للالتحاق بالكليات التقنية عن طريق إيجاد مصادر تمويل مالي، والعمل على تقديم برامج هادفة وفعالة للكليات عن طريق التخطيط الجيد والسابق للبرامج المقدمة وتحديد أهدافها.

رابعاً- صعوبات تتعلق بمجال الجودة الشاملة:

لا شك أن العالم في الآونة الأخيرة يشهد اهتمامًا بموضوع الجودة وضمانها، وأصبحت المؤسسات والشركات المختلفة -ومن بينها مؤسسات التعليم الجامعي- تضع نصب أعينها الميزة التنافسية التي لا تستطيع كل المؤسسات أن تحافظ على مركزها إلا بتحقيق الجودة الشاملة، وتأكيدها في مجالاتها جميعها.

والمؤسسات التعليمية لا تستطيع أن تكون بمعزل عن نظام الجودة الشاملة؛ ذلك أنها تعمل على إعداد الكوادر البشرية، فهي مطالبة بتحقيق أقصي درجات الجودة لتواكب الركب في ظل الانفتاح في أسواق العمل، وما صاحبها من تغيرات وتطورات تكنولوجية، ولن تستطيع تلك المؤسسات البقاء والاستمرار بدون تطبيق معايير الجودة الشاملة ذلك لأنها " تقدم خدمة تعليمية عالية الجودة تحظي بقبول ورضا الطلاب من ناحية، وتواكب متطلبات البيئة التي تعمل فيها، وكذلك تحظي برضا العاملين من أساتذة وإداريين" (جوزين ،كليلادا، ٢٠٠٤، ص٤٥).

وعلى الرغم من الدور الفاعل الذي يلعبه موضوع الجودة، والتي تعني في القطاع التربوي "عملية إستراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي نتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين، واستثمار قدراتها الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر للمنظمة" (Hixson &. Lovelacc 92 . p6).

وقد أشارت بعض الدراسات العلمية (راضي، ٢٠٠٦) إلى أن هناك ضعفاً واضحاً في تبنى الكليات التقنية لنظام إدارة الجودة الشاملة، فهي لا تطبق إدارة الجودة الشاملة بشكل علمي سليم، من أجل تحسين أدائها، والعمل على تحسين جودة الخدمات التعليمية من حيث: طريقة العمل، وطريقة الأداء والمعلومات، والعاملين، وأهداف الكلية، والمساعدة على اتخاذ القرارات السليمة التي تعتمد بدرجة كبيرة على كمية المعلومات والبيانات والقائمة على الدراسة الشاملة.

وعلى الرغم من أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكليات التقنية يحقق مكاسب عدة، فإن تطبيقها يصادف العديد من الصعوبات التي تعرقل تطبيق هذا النظام بالمستوى المأمول منه؛ لتحقق مخرجات أفضل لذلك النوع من التعليم، ومن تلك الصعوبات ما يتعلق بالنواحي المادية، ومنها ما يتعلق بالنواحي البشرية، وفي الإمكان إيجازها فيما يأتي:

١. ضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي، والقادرة على تحمل المسئولية والابتكار.
٢. عدم تقبل الإداريين والعاملين أساليب التطوير والتحسين؛ لأنها تتطلب منهم مهارات وكفايات لا يستطيعون تحملها.
٣. ضعف الأنماط القيادية لدى المديرين والإداريين أصحاب القرار في الميدان التربوي.
٤. ضعف العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي، وضعف عمليات المشاركة في اتخاذ القرارات.

وفي سبيل تحقيق نظام ناجح للتعليم التقني، وجعله قادراً على الإسهام في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، فإن البحث يوصي بما يأتي:

١. العمل على إقناع الإدارة العليا بأهمية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وفلسفتها؛ لتطوير مدخلات العملية التعليمية وعملياتها ومخرجاتها بشكل شامل ومستمر، بما ينسجم والتطور العلمي والتكنولوجي.
٢. نشر فلسفة الجودة الشاملة وثقافتها داخل مؤسسات التعليم التقني، وتهيئة المناخ التنظيمي الملائم لإنجاح تطبيقيها وتحسين شروط نجاحها.
٣. ربط الكليات التقنية بالمجتمع المحلي والعالمي من خلال فتح تخصصات وبرامج مختلفة تتلاءم واحتياجات المجتمع بكافة قطاعاته، وتقييم القائم منها حسب أولويات المجتمع والتنمية الفلسطينية.

خامساً- صعوبات تتعلق بمجال الظروف الاجتماعية والنفسية:

ويتمثل هذا النوع من الصعوبات في إحجام الطلاب عن الالتحاق بالكليات التقنية، ويرجع ذلك إلى نظرة المجتمع الدونية للتعليم التقني ولخريجيه مقارنة بالتعليم الأكاديمي، إذ ما زالت نظرة المجتمع إلى هذا النوع من التعليم لم تصل بعد إلى مستوى القناعة بأهميته، وذلك لحداثته في فلسطين، وضعف وسائل التوجيه الخاصة وبرامجه التي توضح للمجتمع أهمية التعليم التقني في الهرم الوظيفي في المؤسسات والمشروعات المختلفة. فكثير من الطلاب وأولياء أمورهم، مازالوا يفضلون الشهادة الجامعية على شهادة الدبلوم الفني المتوسط، وينظرون إلى التعليم التقني في كليات المجتمع على أنه "تعليم من الدرجة الثانية لا يلتحق به إلا الطلاب الذين لم تسنح لهم فرصة الانضمام إلى التعليم الأكاديمي، وفي كثير من الحالات لا يؤمه إلا هؤلاء المنتمون إلى طبقة خاصة من أفراد المجتمع الذين لا يستطيعون تأمين المصاريف اللازمة للتعليم العادي" (يوسف حلباوي، ١٩٨٧، ص١٢٥). ولعل من أهم

الأسباب التي أدت إلى هذا الإحجام إتباع سياسة الباب المغلق أمام خريجي الكليات التقنية؛ إذ لا يسمح لهؤلاء الخريجين إكمال دراستهم في الجامعات بعد إتمام دراستهم في الكليات التقنية، ومن هذه الأسباب أيضاً منافسة بعض الجامعات في قطاع غزة للكليات التقنية، بالإضافة إلى أن فكرة الكليات التقنية ودورها في إشباع حاجات الأفراد والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة لم تفهم بشكل واضح من قبل عامة أفراد المجتمع ووسائل الإعلام. ويضاف إلى ذلك كله ضعف إلمام الطالب بمفهوم التعليم التقني وأهمية دوره في تحقيق التنمية الشاملة بسبب عدم وجود توجيه وإرشاد مهني في المراحل الدراسية السابق للتعليم التقني. وقد أشارت بعض الدراسات إلى هذا القصور في التوجيه والإرشاد النفسي والمهني للطلاب في المرحلة الثانوية (حمدان، ٢٠٠٣، ص٤٠).

والحقيقة إن ضعف الإقبال على مثل هذا النوع من التعليم يعد من أخطر السلبيات التي تواجه الكليات التقنية وتعطلها عن مواكبة احتياجات التنمية ومتطلباتها.

إذ تشير الإحصاءات الأخيرة في السلطة إلى تقلص اتجاه الطلاب نحو التخصصات العلمية والتقنية، التي هي مرتكز التقدم العلمي والتقني. فتدل إحصاءات عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م على أن توزيع الطلاب المقيدين "ذكوراً وإناثاً" في مؤسسات التعليم العالي المختلفة يبين أن نسبة الملتحقين بالمجالات العلمية والتقنية تقدر بـ 4.9 %، في حين أن الملتحقين بمجالات العلوم والتقنية في الدول المتطورة في العام نفسه مثل: كوريا والصين يبلغ نسبة ٧٠ % (مراد،٢٠٠٧). والجدول (١) يوضح نسبة التوجه نحو التعليم التقني في فلسطين لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

الجدول (١)

يوضح **نسبة التوجه نحو التعليم التقني في فلسطين لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.**

نوع التعليم	عدد الطلاب	النسبة	
الجامعات التقليدية	٧٦٦٥٠	55.5%	
التعليم المفتوح	٤٦٤٥٣	33.6%	
الكليات الجامعية	٦٠٣٤ (١٦٤٠)=٢٧%	٤.٤% (١.٢%)	4.9%
الكليات المتوسطة	٩٠٠٢ (٥١٥٩)=٥٧%	٦.٥% (٣.٧%)	
المجموع	**138139**	**100%**	

ولعل من أهم الأسباب الجديرة بالذكر التي أدت إلى تعزيز هذا الاتجاه هو مخرجات التعليم العام من الطلاب التي تعدُّ المورد الأساس للتعليم العالي الجامعي، حيث تشير بيانات

التعليم العام في المرحلة الثانوية إلى أن إجمالي عدد الطلاب المقيدين في الصف الثالث الثانوي في عام ٢٠٠٤م والمتجهين إلى تخصصات العلوم الطبيعية والتقنية بلغت نسبتهم ٠.٨,٥% فقط من إجمالي الطلاب. وجدول الآتي يوضح توزيع طلبة المرحلة الثانوية حسب التخصص لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م. والجدول (٢) يوضح توزيع طلبة المرحلة الثانوية حسب التخصص لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

الجدول (٢)

يوضح **توزيع طلبة المرحلة الثانوية حسب التخصص لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م**

التخصص ونوعه	أكاديمي		مهني			النسبة
	علمي	أدبي	تجاري	زراعي	صناعي	
عدد الطلاب	٨٠٣٤	١٢٦٥٤	٦٠	٩٩	١٠٠	%٠.٨٥
المجموع الكلي لعدد الطلاب	٢١٦٨٨		٢٥٩			

ومن أجل مواجهة هذا التحدي، يتعين العمل على تغيير النظرة الاجتماعية السلبية تجاه التعليم التقني بعامة، ومعاملة خريجيه معاملة تليق بدورهم في المجتمع، فضلاً عن زيادة الحوافز المادية والمعنوية المناسبة لجذب أعداد كبيرة من الطلاب للالتحاق بهذه الكليات، بالإضافة إلي أن القيام بحملات توعية شاملة ومستمرة عن طريق الاستثمار الجيد لوسائل الإعلام المتنوعة سيسهم بلا شك في خلق حالة من الوعي والفهم في أوساط المجتمع الفلسطيني، لمكانة هذا النوع من التعليم ودوره بوصفه ركناً من أركان التنمية الشاملة (حمدان ٢٠٠٤، ص ١١٠). وكذلك يجب السعي الجاد من أجل التوسع في إنشاء المدارس الثانوية المهنية بمحافظات غزة، بحيث يكون هذا التوسع قائماً على خطة مرسومة، وبناء على احتياجات التنمية على المدى المتوسط والطويل من مختلف التخصصات المهنية. إن تنويع التعليم الثانوي يعدُّ إستراتيجية رئيسية في مواءمة هذا التعليم مع حاجات التنمية، وعليه يتعين على القائمين على أمر التخطيط التربوي العمل على تبنى خطة تسمح بالتحاق ٥٠% من طلاب المرحلة الثانوية بالتعليم الثانوي المهني، إذ إن نسبته لا تتعدى **٠.٨,٥%** من مجموع عدد طلبة المرحلة الثانوية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

إن الاهتمام بالتعليم المهني والتقني يستلزم العمل على تطويره وتحسين نوعيته ومستواه، عن طريق إتباع سياسة التوجيه والإرشاد المهني لطلاب قبل المرحلة الثانوية، فضلا عن تحقيق التكامل بين منظومة التعليم العام ومنظومة التعليم المهني والتقني؛ وذلك بتطعيم مناهج التعليم العام وبرامجه بالدراسات المهنية والفنية ذات الطابع العملي التطبيقي

مثل: إدخال الرسم الهندسي، والحاسب الآلي، والإلكترونيات، ومبادئ الاتصال الحديثة، وأعمال المعادن وأعمال الخشب، والصحة والإسعافات الأولية، والتغذية، والصناعات الغذائية، والتدبير المنزلي وغيرها (حمدان ٢٠٠٢، ص١٠٨).

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١. هناك قصور في المناهج التعليمية التقنية؛ لإعداد خريجين بالمستوى المطلوب، يتمثل في عدم ارتباط تلك المناهج بالتغيرات التكنولوجية.
٢. عدم اهتمام تلك الكليات التقنية بتدريب قياداتها التعليمية إذ كانت نسبة المشاركة في البرامج التدريبية لا تتجاوز ما نسبة ٥% وهي نسبة ضئيلة.
٣. غياب التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في فلسطين.
٤. ضعف حصة التعليم في الموازنة العامة للدولة لتطوير التعليم التقني.
٥. تزايد أعداد العاطلين عن العمل في صفوف خريجي الكليات التقنية.
٦. ضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي، والقادرة على تحمل المسئولية والابتكار.
٧. إحجام الطلاب عن الالتحاق بالكليات التقنية، ويرجع ذلك إلى نظرة المجتمع الدونية للتعليم التقني ولخريجيه مقارنة بالتعليم الأكاديمي.

أما التوصيات فيمكن إجمالها فيما يأتي:

١. ضرورة العمل على أن تُدخل مناهج التعليم التقني في اعتبارها الثورة التقنية التي يعيشها عالمنا المعاصر، وضرورة صياغة المناهج لتواكب التطور التكنولوجي العالمي، والذي بدأ يغزو الحياة العملية والإنتاجية، ومراعاة متغيرات العصر الحالي.
٢. العمل على توفير مركز خاص لتدريب الكوادر التعليمية والإدارية للكليات التقنية تابع للوزارة، على أن يكون مجهزاً بكل ما يلزم لأداء البرامج التدريبية المختلفة.
٣. وضع خطة تمويل واضحة المعالم تحدد المصادر المالية، وكيفية استغلالها، وآليات تنفيذها بشكل يضمن الاستدامة حتى لا تتهدد موارد الكليات التقنية في حالة تدني مستوى المعونات الخارجية أو انقطاعها.
٤. ضرورة وضع برنامج لإعادة تأهيل هؤلاء المتعطلين من خلال انخراطهم في دورات تدريبية مهنية على أن تكون ذات علاقة بتخصصاتهم، وبالتالي توسيع فرص اندماجهم في سوق العمل.

٥. العمل على إقناع الإدارة العليا بأهمية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وفلسفتها؛ لتطوير مدخلات العملية التعليمية وعملياتها ومخرجاتها بشكل شامل ومستمر، بما ينسجم والتطور العلمي والتكنولوجي.
٦. العمل على تغيير النظرة الاجتماعية السلبية تجاه التعليم التقني بعامة، ومعاملة خريجيه معاملة تليق بدورهم في المجتمع، فضلاً عن زيادة الحوافز المادية والمعنوية المناسبة لجذب أعداد كبيرة من الطلاب للالتحاق بهذه الكليات.

المراجع

١. أبو جراد، محمد (٢٠٠٠): دراسة تحليلية للكفاية الداخلية للتعليم التقني في فلسطين، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.
٢. أبو جراد، محمد (٢٠٠٥): تطوير تدريب القيادات التعليمية بكليات فلسطين التقنية، مجلة جامعة الأقصى، مجلد ٩ عدد ١.
٣. أبو سليم ، شذا(٢٠٠٧): مدى تحقيق إدارة العلاقات العامة لأهدافها في الكليات التقنية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية).
٤. أبو شكر، عبد الفتاح (١٩٩٦): التشغيل والبطالة في فلسطين، منظمة العمل العربية، نابلس.
٥. أبو عاصي، حمدان (٢٠٠٢): أزمة التعليم التقني في قطاع غزة قبل وصول السلطة الوطنية وأزمة كلية فلسطين التقنية – دير البلح إبان انتفاضة الأقصى (واقع وحلول)، نشر في كتاب يوم دراسي بعنوان (التدخل السريع في الأزمات، ومدى قابلية التطبيق في الواقع الفلسطيني)، جامعة القدس المفتوحة، منطقة خان يونس.
٦. أبو عاصي، حمدان (٢٠٠٣ أ): معوقات تطور التعليم التقني في محافظات غزة وآليات عمل مقترحة لعلاجها، ورقة بحثية مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان "التعليم التقني في فلسطين / محافظات غزة – الواقع والطموح"، المنعقدة في كلية فلسطين التقنية – دير البلح بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٧م.
٧. أبو عاصي، حمدان (٢٠٠٣ ب)، مصادر تمويل التعليم المهني والتقني في فلسطين"الواقع والمأمول" ورقة بحث مقدمة إلى الحلقة الدراسية العربية " اقتصاديات التعليم التقني "المنعقدة في عمان/الأردن من ٨/٣٠ إلى ٢٠٠٣/٩/٤ م.
٨. البحيصي، محمد (٢٠٠١): برنامج مقترح لتنمية بعض مهارات التدريس لدى معلمي كلية فلسطين التقنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٩. ثانياً – المصادر الأجنبية:
١٠. جوزين، كليلادا (٢٠٠٤): تكامل إعادة الهندسة مع إدارة الجودة الشاملة، ترجمة سرور علي سرور دار المريخ للنشر، الرياض ٢٠٠٤م.
١١. الحجار، رائد (٢٠٠٥): المشكلات التي تعوق الكليات التقنية من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، مجلد ٩ عدد ٢.
١٢. الحشوة، مازن (١٩٩٨): التعليم والتدريب في فلسطين، وزارة العمل الفلسطينية، رام الله.
١٣. الحشوة، مازن، والطل، مهند (١٩٩٧): في ملاقاة التحدي، التدريب المهني، الوضع الحالي والرؤيا المستقبلية، وزارة العمل الفلسطينية رام الله.
١٤. حلباوي، يوسف (١٩٨٧): الموارد البشرية والتعليم والتدريب والتنمية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، آذار /مارس.
١٥. حمد، مروان (٢٠٠٠): الكفاية الخارجية للتعليم التقني في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
١٦. حمدان، عبد الرحيم (٢٠٠١): التعليم التقني في فلسطين ودوره في تحقيق التنمية، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، غزة، العدد ١١.
١٧. حمدان، عبد الرحيم (٢٠٠٣): أسباب التحاق الطلاب والطالبات بالكليات التقنية في محافظات غزة ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان "التعليم التقني في فلسطين / محافظات غزة – الواقع والطموح " المنعقدة في كلية فلسطين التقنية – دير البلح بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٧م.
١٨. حمدان، عبد الرحيم (٢٠٠٤): بعض دوافع خريجي الشهادة الثانوية العامة للالتحاق بالكليات المهنية والتقنية بمحافظات غزة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ــ ب (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٨، العدد (١)، نابلس، فلسطين.
١٩. حمدان، عبد الرحيم (٢٠٠٦): مدى فاعلية التعليم المستمر في الكليات التقنية مجلة جامعة الأقصى في مجلد ١٠، عدد ٢.
٢٠. الخالدي، مجدي (١٩٩٥): مؤتمر إستراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة قضايا فلسطينية، عدد (١) ، وزارة الثقافة، غزة.
٢١. راضي، ميرفت (٢٠٠٦): معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة، وسبل التغلب عليها، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية).

٢٢. رستم، رفعت (٢٠٠٤): التخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي، مجلة الجودة في التعليم العالي، الجامعة الإسلامية غزة، م ١، عدد١ ص ٦٦ – ٧٩.
٢٣. سعدية، منصور(٢٠٠٥م): تقييم عملية التدريب للعاملين بالكليات التقنية في محافظة غزة من وجهة نظر المتدربين، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية).
٢٤. الشويخ، عاطف (٢٠٠٧): واقع التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة. رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية،غزة.
٢٥. عبد الله، إسماعيل (١٩٩٧): الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق العدد ٤ تموز/ آب.
٢٦. العبد، عبد الرحيم (٢٠٠٠): أنماط وأنواع التعليم والتدريب التقني والمهني بمحافظات غزة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلة العربية للتعليم التقني، المجلد ١٧، العدد ١، بغداد.
٢٧. عمار، حامد (١٩٨٢): حول التعليم العالي العربي والتنمية، مجلة المستقبل العربي عدد (٤٠).
٢٨. العناد، عبد الرحمن (١٤١٤هـ): تخطيط وإدارة برامج العلاقات العامة، دار التقنية للأفست،
٢٩. مراد (٢٠٠٧): التوجهات الحديثة في التعليم التقني، ورقة عمل مقدمة إلى يوم دراسي بعنوان "الإرشاد التربوي لطلبة الثانوية العامة تجاه الدراسة في الكليات التقنية"، كلية فلسطين التقنية دير البلح، بتاريخ ٢٠٠٧/٠٣/١٩م.
٣٠. النيرب، فريد (١٩٩٨): واقع منهاج التعليم التقني في محافظات غزة من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
٣١. الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، التنظيم العام لنظام التعليم والتدريب.
٣٢. وزارة التربية والتعليم العالي في السلطة الوطنية الفلسطينية، التدريب المهني والتقني في فلسطين، إستراتيجية وطنية.
٣٣. وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين، قطاع التعليم العالي، المشاريع التطويرية.
٣٤. وزارة التعليم العالي، فلسطين(١٩٩٩م): الإستراتيجية الوطنية للتدريب المهني والتقني في فلسطين،
٣٥. وزارة التعليم العالي، فلسطين: (٩٨-١٩٩٩م)، الموازنة العامة.

٣٦. وزارة التعليم العالي، فلسطين، الإدارة العامة للتعليم العالي بغزة، (١٩٩٨): إنجازات مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة للعام الدراسي٩٧/١٩٩٨م.

٣٧. وزارة العمل الفلسطينية،(١٩٩٨)، ملامح ومؤشرات حول واقع الخريجين الشـــباب المتعطلين، رام الله.

38.Hixson, j. and K. Lovelacc, Total Quantity Management challenge to Urban School. Indication leadership. 92